## المحاضرة الثالثة: محاولات الوحدة بعد الاستقلال 1962– 1989

بعد استقلال الجزائر 1962 تجدد الأمل في تجسيد في رؤية المغرب العربي موحدا، وقد وضع كل بلد دستوره ولم يهمل أي دستور الإعلان الرسمي عن الانتماء المغاربي،كما عبرت النخب والأحزاب عن أملها في رؤية حلم المغرب العربي يتجسد فعليا، وقد عبر عن هذا الأمر المناضل المغربي المهدي بن بركة سنة 1962 في المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي " إن هذه الوحدة تفرضها طبيعة الأشياء فواجبنا أن نعمل في آن واحد على نشر الدعوة لهذه الوحدة وابراز مشاكلها، علينا أن نكرس جهودنا للوصول لغايات ملموسة في هذا السبيل، كتوحيد المنظمات الجماهيرية، وإقامة مؤسسات سياسية والادارية متوازية، وتنسيق أهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة، ... ومن شأن هذه التدابير التمهيدية المدروسة والمقررة على مستوى المنظمات الشعبية أن تحط الطريق نحو الوحدة الحقيقية"

لكن المشكلات الحدودية البينية واختلاف الايديولوجية السياسية والاقتصادية بين أقطار المغرب العربي، ثم الحرب الجزائرية المغربية 1963 (حرب الرمال) أثرها في عدم تجسد فكرة وحدة المغرب العربي، كما بدأت خلال هذه الفترة الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي يفقد فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي بل أصبح يدور في فلك التوجيهات الرسمية فابتعد على أن يكون مركز ضغط ، وأدت قضايا الحدود والسيادة الاقليمية والموقف من موريتانيا (مطالبة المغرب بها) وسيادة مبدأ التنافس بدلا من مبدأ التكامل دورها في التباعد والأضرار بالمصالح الوطنية والمغاربية عموما

### 1– اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي:

فرض الواقع المغاربي في منتصف الستينيات ضرورة تجاوز الخلافات البينية والالتقاء على أرض الواقع لتحقيق مصالح مشتركة، وبدأ الواقع الاقتصادي يطرح نفسه بفاعلية في التوجهات للعمل على إرساء بنية تحتية مغاربية قادرة على تحقيق التقارب في ضوء الواقع المعيش، فقد عانت تجارب التنمية ضمن الإطار الوطني من العثرات والتردد ولم تستطع تحقيق الكثير مما خطط له مما فاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تظهر في الأفق بعض الأصوات المنادية بضرورة الاهتمام ببناء الأسس الاقتصادية للوحدة قبل تجسيدها سياسيا خاصة بعد الصعوبات التي واجهت العمل الوحدوي المغاربي على الصعيد السياسي، وظهرت خلال هذه الفترة دعوات إلى تفعيل الوحدة عن طريق اعتماد جنسية مغاربية تضمن للمغاربة الذين يقيمون أكثر من ثلاث سنوات في أي قطر مغاربي غير قطرهم الأصلي

الاستفادة من حقوق المواطنة الكاملة في قطر الاقامة وتشكيل حكومة مغاربية تنظر في القضايا المشتركة وتبت فيها وضرورة حل الخلافات الموروثة عن الاستعمار في اجتماع أخوي.

انصبت الدعوة إلى بناء مغرب عربي موحد بعد الاستقلال على دعامتين :

- التركيز على الدعائم التاريخية وهو اتجاه لا يتردد في الحديث عن أمة مغاربية عريقة ويؤكد على أساس ذلك الاهمية المستقبلية لوحدتها
- التركيز على الدعائم الواقعية والمستقبلية لبناء هذه الوحدة وترسيخها وضمان استمراريتها وجعلها أكثر قدرة على تحقيق مطامح الجماهير.

ولتجاوز الخلافات عقدت مجموعة لقاءات واتفاقات بين وزراء الحكومات المغاربية وكان أول لقاء بين البلدان المغاربية الثلاثة بعد استقلال الجزائر وكانت قضية بناء مشروع مغاربي في قلب المفاوضات بين الأطراف المجتمعة حيث تم توقيع اتفاق الرباط في عام 1963 التي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة اتجاه السوق الأوربية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية وسياسة التبادل التجاري وكان ثاني لقاء على مستوى الوزراء الخارجية الأقطار المغاربية بتاريخ 11 فيفري 1963 بالعاصمة التونسية وكان بهدف تنسيق سياسات بلدانهم الخارجية لا سيما اتجاه السوق الأوربية المشتركة.

عقد في تونس يوم 1964/10/01 أول لقاء بين وزراء الاقتصاد المغاربة وهذا بإشراف اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للأمم المتحدة، الذين اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية وبالتصنيع الجهوي وبالعلاقات المغاربية مع مجموعة السوق الاوربية المشتركة وقرروا إنشاء نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية وتنسيق الاجراءات الجمركية، كما قرروا في الميدان الصناعي توحيد السياسة في باب الانشاءات الصناعية وفي ميدان بناء التجهيزات الأساسية وتقرر في هذا الاجتماع إنشاء أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة بالخصوص في اللجنة الاستشارية القارة للمغرب وفي مركز الدراسات الصناعية، ثم انعقد اجتماع ثان لوزراء الاقتصاد بمدينة طنجة نوفمبر 1964أولى عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية وبين مختلف الوحدات الصناعية كما اهتم بقضايا التمويل المشاريع التنمية وتوحيد السياسات في ميدان القوى العاملة والتكوين المهني، وتلاه اجتماع آخر في مدينة

طرابلس 27 ماي 1965 فاتخذ توصيات بشأن الفولاذ ودعا لجنة مختصة لدراسة القطاع، ثم تلاه اجتماع الجزائر 11 فيفري 1966 الذي اختار تونس العاصمة مقرا للجنة الاستشارية وتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة كما أكد أيضا على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج.

ويتضح من خلال هذه القرارات والتوصيات أن الحكومات المغاربية توجهت في المرحلة الأولى من مشروع التعاون إلى بناء متدرج للوحدة الاقتصادية على أساس التنسيق بين القطاعات واحد بواحد وتركزت عنايتها في هذه المرحلة على الصناعة والتجارة

وقد نتج عن هذه اللقاءات إنشاء " اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي " وقد تشكلت من مندوبي الحكومات الاربع واتخذت العاصمة التونسية مقرا لها وتكونت عنها لجان فرعية مختصة في القطاعات التى ترى فيها امكانية بعث مشاريع تعاون بين اقطار المغرب العربي وكان عددها عشرون لجنة.

لكن تبين أن السبيل القطاعية المجزأة وعرة تثير عددا من المشاكل عندئذ عدلت الحكومات المغاربية عن طريقة التعاون القطاعي واختارت طريقة التعاون الكلي الشامل في نطاق اتفاق جملي للتعاون الجهوي، فقررت ندوة تونس المنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 1967 أن تطلب من اللجنة الاستشارية درس آفاق التعاون في نطاق حل إجمالي وضبط مرحلة تجريبية لمدة خمسة أعوام وإعداد " اتفاقية بين الحكومات للتعاون الاقتصادي" وقدمت اللجنة مشروع هذه الاتفاقية إلى مجلس وزراء الاقتصاد عند اجتماعهم بالرباط في 29 جويلية 1970فأثار المجلس جملة من الاعتراضات الفنية في مضمون الاتفاقية تتعلق بمراقبة رأس المال وبمأتى السلع وبهيكل كلفة الانتاج وبالقيمة المضافة وتقرر أن يعاد النظر في المشروع مرة ثانية، فكان ذلك سنة 1975 وعرضت اللجنة الاستشارية صيغة جديدة للاتفاقية على أنظار مجلس وزراء الاقتصاد لدى اجتماعهم بالجزائر في 21 ماي 1975 فوجد لها عددا من المآخذ فقرر ردها وأوصى بالعودة إلى طلب التعاون من خلال التحاليل القطاعية وأعطى مهلة لذلك لغاية 1981، وانقطعت بعد الندوة السابعة بالجزائر 1975 اجتماعات وزراء الاقتصاد وانحصرت المشاركة في ثلاث دول في تونس والمغرب وموريتانيا وتعطل نشاط اللجان القطاعية وتوقفت العديد من المشاريع التي شرعت في انجازها.

أهم المشاريع :

- مشروع الشركة المغاربية للطيران: تم وضع القانون الأساسي سنة 1970 لكنه لم يرى النور
- مشروع القطار المغاربي : تونس –الدار البيضاء : اكتمل الشطر الأول بين الجزائر وتونس سنة 1974 أما الجزائر الدار البيضاء فتوقف سنة 1975
- مشروع التكامل الكهربائي المغاربي:
- المواصفات الصناعية
- الأدوية والمنتوجات الصيدلانية
- مشروع البنك المغاربي للإدماج الصناعي

وعند تقييم التجربة التي مرت بها تجربة التعاون الاقتصادي المغاربي على امتداد 1964-1981 يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل :

- صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات من 1964 إلى 1967
- صيغة التعاون الجملي الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي وامتدت هذه المحاولة من 1967 إلى 1975 وانعقدت مفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق ولم تفز أحداهما بالقبول من جانب الوزراء
- انتقلت التجربة من 1975 إلى 1981 إلى صيغة التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى مشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية وقد برز ذلك في ندوة الجزائر 1975 من خلال مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج انتاجها وقد نتج عن هذه الدراسة التي انتهت سنة 1981 اكتشاف ثلاثين نوعا من السلع الكبرى التي تستوردها الأقطار المغاربية بصورة منتظمة، ويمكن أن تتعاون هذه الاقتصادات الوطنية على انشاء مشاريع مغاربية مشتركة لانتاج هذه السلع